Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (3), Issue (12): 30 Dec 2019
P: 86 - 109

ISSN: 2522- 3372

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (3)، العدد (12): 30 ديسمبر 2019 م
ص: 86 - 109

The Role of Accounting in the Reduction of Money Laundering Operations - Current Practice: An Empirical Study in the Kingdom of Saudi Arabia

Saleh A. Al- Saad

Khadija Mohammed Al- Amoudi

Faculty of Economics and Administration || King Abdulaziz University || KSA

Abstract: This study aims to shed lights on the extent of adherence by Saudi banks to Anti- Money Laundering standards and procedures, and by identifying the extent to which bank employees are aware of red- flag activities and suspicious indicators of money laundering. Furthermore, the study aims to identify the level of effectiveness of accounting procedures and internal controls in regard to preventing and deterring money laundering. This study employs the extrapolation approach. A questionnaire was distributed to bank employees working in Saudi banks. A total of (48) questionnaires were distributed, (36) questionnaires were suitable for analysis .

A number of findings have been reached. The most important findings include: first, the significance of adherence by banks to the policies and procedures issued by the Saudi Arabian Monetary Authority. Second, the significance of awareness by Saudi bank employees of the money laundering activities and the procedures to combat them. Third, the direct or indirect contribution of accounting procedures in preventing and combating money laundering through the use of modern accounting systems, financial reports & statements, letters of credit, and accounting books. Fourth, bank employees exhibit high levels of awareness of the money laundering activities and methods of detecting and preventing them. Finally, it has been found that banks implement a number of accounting procedures, and develop internal controls that assist in combating money laundering activities.

Keywords: Money Laundering, Anti- Money Laundering, accounting systems, accounting procedures.

دور المحاسبة في الحد من عمليات غسل الأموال ـ الممارسة الحالية: دراسة ميدانية في المملكة العربية السعودية

صالح بن عبد الرحمن السعد

خديجة بنت محمد العمودي

كلية الاقتصاد والإدارة || جامعة الملك عبد العزيز || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام البنوك السعودية بالسياسات والمعايير المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال، ومدى إدراك الموظفين في هذه البنوك لخطورة هذه العمليات، ومدى فعالية الإجراءات المحاسبية، وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك في مكافحة عمليات غسل الأموال، وقد تم استخدام المنهاج الاستقرائي؛ حيث تم استقراء جوانب الموضوع المختلفة من الدراسات السابقة والأبحاث العلمية، كما تم جمع البيانات والمعلومات من الاستبانة التي تم توزيعها على عدد من موظفي البنوك السعودية؛ حيث تم توزيع (48) استبانة، وتم تحليل (36) استبانة صالحة للتحليل.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج؛ منها: التزام البنوك السعودية بشكل جيد بالقواعد الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، واهتمامها بتوعية موظفيها بخطورة عمليات غسل الأموال وسُبل مكافحتها، ومعرفتها الجيدة بإسهام الإجراءات المحاسبية في

الحد منها بشكل مباشر أو غير مباشر، كما اتضح أن البنوك السعودية تعي أهمية ودور النظام المحاسبي المتمثلة في التقنيات الحديثة، والقوائم والتقارير المالية، والمجموعة المستندية، والمجموعة الدفترية في مكافحة عمليات غسل الأموال والحد من انتشارها. كما اتضح كذلك أن البنوك تطبق عدداً من الإجراءات المحاسبية، وتعمل على تصميم أنظمة الرقابة الداخلية بشكل جيد يساعد على مكافحة عمليات غسل الأموال.

الكلمات المفتاحية: غسل الأموال، مكافحة غسل الأموال، النظام المحاسبي، الإجراءات المحاسبية

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً- مقدمة الدراسة:

ظهر مصطلح غسل الأموال في الثلاثينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث كانت عصابات المافيا في ذلك الوقت تسعى إلى إضفاء المشروعية على المبالغ الهائلة الناتجة عن الأنشطة غير المشروعة، من تجارة المخدرات والقتل والسرقة والتهرب من الضرائب وغيرها؛ فلجأت إلى إنشاء الشركات الصورية لتمرير أرباحها غير المشروعة. وخلال فترة السبعينات لاحظت جهات مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية أن تجار المخدرات ممن يقومون بالبيع بالتجزئة، يقومون بالتوجه إلى المغاسل الموجودة عند كل تجمع سكني؛ لاستبدال النقود الورقية والمعدنية ذات الفئات الصغيرة التي تتجمع لديهم في نهاية كل يوم بفئات كبيرة؛ بهدف إيداعها في البنوك القريبة منهم، ومن هنا ظهر مصطلح غسل الأموال (Money Laundry) (جودة، 1424هـ: 25).

وهكذا عاد مصطلح غسل الأموال للظهور مجدداً عقب فضيحة (ووتر جيت) عام ١٩٧٣م في أمريكا، إلا أن ظهوره القانوني تحقق في أول دعوى أمام القضاء الأمريكي عام١٩٨٢م، ومنذ ذلك الوقت جرى استخدام مصطلح غسل الأموال على إضفاء المشروعية على الأموال الناتجة عن أنشطة غير مشروعة (العاجز، 2008: 14؛ الياور والمشهداني، 2012: 4).

ثم أصبحت ظاهرة غسل الأموال بعد ذلك ظاهرة عالمية، فالتطورات الحديثة المصاحبة للعولمة وانفتاح الأسواق على بعضها، وإلغاء القيود على انتقال رؤوس الأموال، وتطور التقنيات الحديثة، وفرت لغاسلي الأموال البيئة المناسبة للقيام بغسل أموالهم، وساعدت على انتشارها (عوض، 2004: 15- 16).

وقد انتشر الفساد والجريمة في عالم المال والأعمال، وأخذ ذلك صوراً متنوعة، وأشكالاً متعددة من الاختلاس، والسرقة، والرشوة، والتزييف، والغش، والمتاجرة بالمخدرات، وغير ذلك من صور الفساد والجرائم المالية (السعد، 1431: 8).

والمملكة كغيرها من دول العالم ليست بمنأى عن تأثير أنشطة عمليات غسل الأموال؛ حيث تمثل عمليات غسل الأموال إحدى الجرائم العابرة للقارات، وذات التأثير السلبي على المجتمعات التي تنتشر بها؛ وذلك من حيث حجم الدخل القومي وهيكله و توزيعه، ومعدلات الادخار والبطالة، والاستثمار ومعدلاته وهيكله ومناخه وتخصيص الموارد، كما تنعكس أثارها السلبية على سوق الأوراق المالية، والجهاز المصرفي (عوض الله، 2005: 76- 90).

ويعد القطاع المصرفي أكثر القطاعات استهدافاً لإنجاز أنشطة غسل الأموال؛ ويرجع ذلك إلى دوره في تقديم مختلف الخدمات المصرفية؛ حيث يتم استغلال عدد من القواعد والأعراف التي تحكم العمل المصرفي، والتي استخدمتها عصابات غسل الأموال لإدخال الأموال غير المشروعة إلى قنوات شرعية، مثل السرية المصرفية والحوالات وغيرها، الأمر الذي يتطلب تبني مجموعة من الإجراءات الرقابية لاسيما الداخلية منها لمكافحة هذه الظاهرة، والحد من أثارها السلبية (المشهداني والياور، 2012: 1- 2)، ومن جهة أخرى فإن البنوك تعتبر من أهم

الجهات التي تكافح أنشطة غسل الأموال؛ بهدف حماية نفسها من المخاطر المالية، ومن خطر فقدان ثقة العملاء والانهيار، ومن المساءلة القانونية المترتبة على خوضها أو المشاركة في هذه الأنشطة الإجرامية (عرب، 2000).

وعلى الرغم من الجهود الدولية والمحلية المبذولة في التصدي لعمليات غسل الأموال مثل: مبادئ بازل، واتفاقية فيينا 1988م، ومجموعة العمل الماليFATF وغيرها من اللوائح، إلا أن هناك صعوبة في كشف هذه العمليات والتصدي لها (ناشد، 2010: 1069).

وتعمل معظم البنوك على مكافحة عمليات غسل الأموال والتصدي لها من خلال اتباع والالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال، وكذلك بتفعيل دور المحاسبة في التصدي لهذه الأنشطة من خلال الإجراءات الفنية والمعالجات المحاسبية؛ حيث تقوم مهنة المحاسبة بتسجيل وتحليل العمليات المالية التي تحدث في الوحدات، والتي قد ينتج عنها أنشطة ومعاملات مالية مشبوهة نتيجةً لجريمة غسل الأموال (الجليلي وجميل، 2012: 89)، ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة للتعرف على دور المحاسبة في الحد من عمليات غسل الأموال كما هي في الواقع العملي (الممارسة الحالية).

ثانياً: مشكلة الدراسة

لقد انتشرت ظاهرة غسل الأموال بشكل متزايد في المجتمعات الدولية والإقليمية والمحلية بفعل العولمة، وانتشار استخدام التقنية الحديثة، وتمثل البنوك وشركات الصرافة الجزء الأكبر من الجهات المستغلة لحالات غسل الأموال في الوطن العربي؛ حيث بلغت نسبتها (83%) عام 2010م، و(90%) عام 2012م من بين الجهات المستغلة (مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط، 2013: 9)، كما بلغ إجمالي عدد بلاغات غسل الأموال الواردة لوحدة التحريات المالية لعام 2014م التي تم تحليلها (2240) بلاغاً، وبحسب التقرير السنوي الصادر عن وحدة التحريات المالية السعودية، كان للمؤسسات المالية النصيب الأكبر منها حيث بلغت (1967) بلاغاً (وحدة التحريات المالية، 2014: 19)؛ ونتيجة لذلك أصدرت معظم الدول العربية قوانين لمكافحة غسل الأموال، وفي المملكة العربية السعودية أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) دليلًا لمكافحة غسل الأموال لتسترشد به البنوك التجارية في مكافحة عمليات غسل الأموال، كما أصدرت نظامًا لمكافحة غسل الأموال بتاريخ 1424/6/20هـ (عبد العظيم، 2007: 31).

ونتيجة للتطورات الاقتصادية الهائلة، وانفتاح التجارة بين الدول وما نتج عنها من خلق فرص استثمارية جديدة، فقد سارعت البنوك إلى التوسع والانتشار العالمي، واستحداث العديد من الأساليب التي فتحت الباب أمام غاسلي الأموال لممارسة أنشطتهم من خلالها بيسر وسهولة؛ مما أدى إلى لجوء الحكومات والمنظمات المختلفة إلى مهنة المحاسبة للمساعدة في الحد من عمليات غسل الأموال وكشفها، بالإضافة إلى تدعيم أدوات الرقابة والوقاية من عمليات غسل الأموال (سليم، 2009: 28). ولا يخفى أن وجود المحاسب في مواقع تمكنه من اكتشاف عمليات غسل الأموال تجعل له دوراً كبيراً في مكافحتها؛ يُعد المحاسب في أحد نوافذ البنك من أكثر الأشخاص قدرة على اكتشاف احتمال وجود عملية غسل أموال؛ وذلك بسبب اتصاله المباشر بالعملاء، وطبيعة عمل النافذة، وتوافر الخبرة بالعمليات المعتادة للعميل (ابن منصور، 2007: 115).

يُضاف إلى ذلك أن كثيرًا من المحاسبين يشغلون مواقع أساسية ومتنوعة في المنشآت، ويقع عليهم غالباً عبء توفير المعلومات والتحليلات الموضوعية والدقيقة في الوقت المناسب لدعم جميع الأنشطة المتعلقة بأعمال المنشأة (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2012: 8)، وقد أقرت شركات المحاسبة العامة في أمريكا بأن غاسلي الأموال قد يستعينون بالمحاسبين دون إدراك كامل منهم؛ وبالتالي يجب على المحاسبين الحذر عند تقديم خدماتهم

والاستفسار عن المهام الموكلة إليهم (متولي، 2005: 18- 19). يُضاف إلى ما سبق أن المحاسبين المهنيين ممن يعملون في بعض المناصب هم أكثر عرضة لمواجهة المؤشرات التي قد تدل على احتمال وجود عملية غسل أموال (IFAC,2004, p,p:6,16)

ولمواجهة ظاهرة غسل الأموال فإنه يجب أن تتضافر جهود كافة الأطراف والمؤسسات المؤثرة في النشاط الاقتصادي وعلى رأسها البنوك، ونتيجةً لذلك يجب تحديد دور مهنة المحاسبة في مكافحة عمليات غسل الأموال، ومحاولة اكتشاف أوجه القصور في أنظمة الرقابة الداخلية؛ حيث إن ضعف نظام الرقابة الداخلية في البنوك سيؤدي إلى وجود معلومات مضللة؛ وبالتالي عدم الاعتماد على قوائم وتقارير مالية سليمة تفصح عن حقيقة المركز المالي للبنوك، مما يجعل إدارات هذه البنوك والمحاسبين والمراجعين مشتركين بشكل غير مباشر في هذه الجريمة.

كما يجب أن تتضمن الإجراءات المحاسبية المختلفة فحص وتقييم لمدى التزام البنوك بالقواعد والتشريعات في هذا المجال، بالإضافة إلى استخدام أساليب ووسائل جديدة لتحليل النسب المالية تتماشى مع متطلبات مكافحة عمليات غسل الأموال؛ حيث إن هذه النسب تعبر عن مواطن الضعف والقوة في السياسات والخطط المالية التي تضعها إدارات البنوك في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات (سليم، 2009: 75).

وبناءً على ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تدور حول التعرف على دور المحاسبة في الحد من عمليات غسل الأموال، ومدى فعالية الإجراءات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك السعودية في كشف هذه العمليات ومكافحتها، والحد منها.

ثالثاً: أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المحاسبة في الحد من عمليات غسل الأموال في البنوك السعودية؛ باستقراء الواقع الفعلي (الممارسة الحالية) لمدى فعالية الإجراءات المحاسبية، وأنظمة الرقابة الداخلية، ومدى التزام هذه البنوك بالسياسات والمعايير الخاصة بعمليات غسل الأموال، ومدى إدراك الموظفين فيها لخطورة هذه العمليات.

رابعا: نطاق الدراسة ومحدداتها

اقتصر نطاق الدراسة من الناحية النظرية على دور المحاسبة في الحد من عمليات غسل الأموال في البنوك السعودية، ولم تتطرق لدور المراجعة ولا المحاسبة القضائية في ذلك. كما اقتصر نطاق الدراسة من الناحية الميدانية على عينة من موظفي البنوك السعودية للتعرف على الواقع الفعلي لدور المحاسبة في الحد من عمليات غسل الأموال (الممارسة الحالية)؛ وعليه فإن النتائج التي تم التوصل إليها محدودة بنطاقها النظري، وبمن شملتهم الدراسة، وبالمعلومات التي تم جمعها من خلال الاستبانة المعدة لهذا الغرض؛ ولذلك فإن تعميم نتائج الدراسة الحالية مشروط أو محدد بأهدافها ومنهجيتها وعينتها، وبالأساليب المستخدمة للوفاء بمتطلباتها. وفي رأي الباحِثين فإن هذه المحددات لن تقلل من أهمية الدراسة على اعتبار أن النتائج التي تم التوصل إليها سوف تعطي الباحِثِين والجهات ذات العلاقة تصورًا معقولاً عن أهمية ودور المحاسبة في الحد من عمليات غسل الأموال.

سادساً: منهاج الدراسة

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، ونطاقها ومحدداتها؛ تم الاعتماد في الجزء النظري منها على منهاج الاستقراء؛ حيث تم استقراء البحوث والدراسات المتعلقة بالموضوع، ثم تحليل الأفكار، والرؤى، والجوانب

العلمية والعملية التي اشتملت عليها تلك الدراسات، وتوظيفها لخدمة هذه الدراسة، كما تم إجراء دراسة ميدانية؛ للتعرف على الوقع الفعلي (الممارسة الحالية) لدور المحاسبة في الحد عمليات غسل الأموال في البنوك السعودية.

سابعاً: تقسيم الدراسة

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها؛ تم تقسيمها إلى أربعة مباحث رئيسة: تناول المبحث الأول الإطار العام للدراسة، وتناول المبحث الثاني الخلفية النظرية والدراسات السابقة، وخصص المبحث الثالث للدراسة الميدانية وتحليل وتفسير بياناتها، أما المبحث الرابع فقد تم تخصيصه لنتائج الدراسة وتوصياتها.

المبحث الثاني: الخلفية النظرية والدراسات السابقة

مقدمة:

هناك عدد من الألفاظ المرادفة لمصطلح غسل الأموال؛ حيث يطلق مصطلح: " تبييض الأموال" أو : "تطهيرها" أو: " تنظيفها"، وقد جرى تداول العديد من مفاهيم غسل الأموال الصادرة عن الهيئات والمؤسسات المهتمة بهذه القضية، فقد عرفه دليل اللجنة الأوروبية الصادر عام 1990م بأنه: "عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة إجرامية محرمة بطريق تهدف إلى إخفاء أو إنكار المصدر غير الشرعي لتلك الأموال، وإظهارها كما لو كانت من مصادر شرعية" (الغامدي، 2005: 33؛ أحمد، 2010: 66).

وعرفه نظام مكافحة غسل الأموال بالمملكة بأنه: "ارتكاب أي فعل أو الشروع فيه يُقصد من ورائه إخفاء أو تمويه أصل حقيقة أموال مكتسبة خلافًا للشرع أو النظام، وجعلها تبدو كأنها مشروعة المصدر" (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2003: 1).

وعرفه الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في أحد إصداراته بأنه: " اخفاء النقدية أو الأصول الأخرى الناتجة عن الأنشطة غير المشروعة من خلال المؤسسات المالية والشركات المشروعة لإخفاء مصدر تلك الأموال" IFAC)، 2004: 4).

كما عرفته مجموعة العمل المالي (FATF) بأنه: " الأرباح الناتجة عن العمليات غير المشروعة؛ وذلك لإخفاء أصل الجريمة ومصدر تلك الأموال التي تؤدي إلى تمتع حاملها بالمزايا والمكاسب دون تعرضهم للمخاطر" (نقلًا عن: شحاته، 2010: 7).

وعرفه السَعد بأنه: "استعمال وسائل مالية، وحيل خادعة لإضفاء الشرعية القانونية على الأموال المكتسبة من مصادر غير مشروعة" (السَعد، 1431: 8).

ويجب التنبيه إلى أن تعريف غسل الأموال في الوقت الحاضر أكثر اتساعاً عن ذي قبل؛ حيث كان مصطلح غسل الأموال قديماً يُشير إلى المتحصلات الناتجة عن الجريمة المنظمة، كالاتجار بالمخدرات والسرقة وغيرها، إلا أنه في الوقت الحاضر يشمل جميع المتحصلات الناتجة عن أي عمل غير قانوني مثل التهرب من الضرائب والمحاسبة الاحتيالية، ونحوها (Akshatha، 2013: 402).

ويُلاحظ من التعريفات السابقة أن مفهوم غسل الأموال يتكون من: أموال ومتحصلات ناتجة عن أنشطة غير مشروعة، وجهة تحاول إخفاء مصدر هذه المتحصلات، ومصرف أو مؤسسة مالية أو أي منشأة (وسيط) يتم من خلاله غسل هذه المتحصلات ودمجها بالأموال المشروعة.

وعليه سيتم في هذا المبحث توضيح دور المحاسبة في مكافحة عمليات غسل الأموال، وجهود الباحثين في هذا المجال على النحو الآتي:

أولاً: الخلفية النظرية

من المعلوم أن معظم المعلومات المتعلقة بعمليات غسل الأموال ذات طبيعة كمية ومالية، وتؤثر على ممتلكات والتزامات القطاع المصرفي، وهذا هو جوهر عمل المحاسب، واتخاذ أي موقف سلبي بعدم الإفصاح مثلاً عن المعلومات المتعلقة بعمليات غسل الأموال للأطراف المهتمة، يجعل المحاسبين والمراجعين أحد الأطراف المشتركة في انتشار هذه الجريمة (متولي، 2005: 17).

وقد اهتمت العديد من المنظمات المهنية المحاسبية بعمليات غسل الأموال، وقامت بإصدار العديد من الإصدارات التي تتضمن إرشادات تساعد المحاسبين والمراجعين للتأكد من فعالية برامج مكافحة عمليات غسل الأموال؛ فقد أصدرت اللجنة الاستشارية للمنظمات المهنية في المملكة المتحدة دليلاً لمكافحة عمليات غسل الأموال لقطاع المحاسبين عام 2008م، وقد تضمن هذا الإصدار التعريف بعمليات غسل الأموال، وحدد سبع متطلبات أساسية للكشف عن عمليات غسل الأموال وهي: (العناية الواجبة، والمراقبة المستمرة للعملاء، والتقرير والإبلاغ عن العمليات المشتبه فيها، وحفظ السجلات، والرقابة الداخلية، وتقييم وإدارة المخاطر، وإدارة الالتزام، وعملية الاتصال)، وأشار هذا الإصدار إلى أن نوع المنظمة، وحجمها، ودرجة تعقد عملياتها، وأنواع المنتجات أو الخدمات المقدمة، ونوع العملاء، والمخاطر المرتبطة بكل مجال من مجالات الأعمال، وكلها عوامل تؤثر على تحديد البرنامج المناسب للمنظمة لمكافحة عمليات غسل الأموال، وتحديد برنامج الرقابة المناسب لها، مع ضرورة الرقابة المستمرة لهذه البرامج، بالإضافة إلى ضرورة تدريب الموظفين وتأهيلهم للمساعدة في مكافحة عمليات غسل الأموال Consultative Committee of Accounting Bodies، (2008؛ شحاته، 2010: 19).

وفي يناير عام 2002م، نشر الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) أول إصدار له عن مكافحة عمليات غسل الأموال، بهدف زيادة الوعي بقضايا غسل الأموال المهمة والالتزامات المهنية ذات الصلة المفروضة على المحاسبين. وفي عام 2004م تم إصدار الطبعة الثانية التي تناولت التدابير التشريعية وغيرها من التدابير المتخذة لمكافحة عمليات غسل الأموال، ووضع الضوابط والضمانات لمكافحتها، والتعرف على المؤشرات الدالة على احتمالية وجودها، وتعزيز مبدأ (اعرف عميلك) كأحد أهم عناصر برامج المكافحة لهذه العمليات؛ كونها تساعد في تحديد الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها بفعالية. وحاول هذا الإصدار تطبيق الإطار المتكامل للرقابة الداخلية على عمليات غسل الأموال، وفقًا لتوصيات (FATF)؛ حيث تم ربط أهداف الرقابة الداخلية الثلاثة: (الكفاءة والفاعلية في التشغيل، ودقة المعلومات المالية، والالتزام بالسياسات والتعليمات) بعمليات غسل الأموال، كما تم تطبيق مكونات الرقابة الداخلية الخمسة: (بيئة الرقابة، وتقدير المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصال، والمتابعة) على عمليات غسل الأموال؛ بمعنى تأثير عمليات غسل الأموال على كل عنصر من عناصر الرقابة الخمسة.

وكما سبق بيانه فإن وجود المحاسب في مواقع تمكنه من اكتشاف عمليات غسل الأموال تجعل له دوراً كبيراً في مكافحتها (ابن منصور، 2007: 115)؛ وبالتالي يجب على المحاسبين الحذر عند تقديم خدماتهم، كما يجب عليهم الإبلاغ عن العملاء المشتبه بهم لمكافحة البنية التحتية لعمليات غسل الأموال (متولي، 2005: 18، 19)، يُضاف إلى ما سبق أن المحاسبين المهنيين ممن يعملون في بعض المناصب هم أكثر عرضة لمواجهة المؤشرات التي قد تدل على احتمال وجود عملية غسل أموال IFAC)، 6 :2004، (16

وبالتالي؛ وبما أن عمليات غسل الأموال تحتاج إلى المعرفة المحاسبية وإلى المحاسبين للنجاح وإخفاء مصدر هذه الأموال؛ فإن مهنة المحاسبة والمحاسبين هم الأقدر على اكتشاف الطرق والأساليب المستخدمة في عمليات غسل الأموال، ولتفعيل دور المحاسبين يجب عليهم الاطلاع على التشريعات والنظم الخاصة بمكافحة عمليات غسل

الأموال، والتدريب على المستجدات في أنشطة غسل الأموال وطرق مكافحتها، ومعرفة العقوبات التي تواجه المتواطئين بعمليات غسل أموال، والإبلاغ عن الأعمال غير القانونية التي تواجه المحاسب على اختلاف موقعه في المنشأة.

وكما أن للمحاسب دورًا كبيرًا في اكتشاف عمليات غسل الأموال، فكذلك النظام المحاسبي؛ إذ أن وجود نظام محاسبي سليم، يؤدي وظائفه بكفاءة من مراقبة وضبط لمختلف العمليات التي قد يكون من بينها عمليات غسل أموال، بالإضافة إلى توفير المعلومات التي تسمح بتتبع العمليات المشتبه بها؛ مما يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة في مكافحة عمليات غسل الأموال. ويختلف النظام المحاسبي في البنوك عن غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى؛ حيث إن العمليات في البنوك تستلزم السرعة والدقة في الأداء نظراً لحساسية هذه المعاملات، وتشابهها وكثرتها وتعددها؛ كالسحب والإيداع، بالإضافة إلى ارتباط النظام المصرفي بشكل أو بآخر بالسياسة المالية العامة للدولة؛ وبالتالي خضوعه لعدد من القوانين لتنظيمه والإشراف عليه (جعفر، 2007: 34؛ سرايا، 2000: 38، 39).

كما يجب على البنوك الاحتفاظ بكافة السجلات بما في ذلك هوية العملاء، والأدلة الداعمة للتحقق من الهوية (بما في ذلك الأصل وأي سجلات محدثة)، وملفات الحسابات والعمليات المالية، وتفاصيل أي عمليات عارضة ونتائج مراقبة وتحليل هذه العمليات، والتقارير الداخلية وتقارير العمليات المشبوهة لمدة لا تقل عن خمس سنوات؛ حتى يمكن الرجوع لهذه السجلات عند الحاجة لتتبع أي عملية من العمليات المالية (مجموعة العمل المالي، 2012: 15).

ولأغراض مكافحة عمليات غسل الأموال فإنه يجب أن تُمسك المجموعة الدفترية التالية لمتابعة تنفيذ ضوابط وإجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال؛ وعلى وجه الخصوص سجل الحوالات المشتبه بها (صادرة- واردة)، وسجل للأرصدة المجمدة، وسجل لمتابعة بيانات فتح الحسابات؛ حيث يتم تسجيل أسماء جميع العملاء الذين لم يقوموا بتحديث بياناتهم مع معرفة أسباب عدم التحديث، وسجل للعملاء المشتبه بهم، والعمليات المشتبه بها (سليم، 2009: 62، 63؛ متولي، 2005: 37- 40).

كما ألزم نظام مكافحة غسل الأموال في المملكة المؤسسات المالية بالتقرير والإبلاغ عن العمليات التي يشتبه أن لها علاقة بعمليات غسل أموال، أو أي محاولة بإجراء مثل هذه العمليات؛ حيث يجب على البنوك إعداد تقرير مفصل يشتمل على كافة البيانات والمعلومات المتوفرة عن هذه العملية، والأطراف ذات الصلة بها، وإرسالها إلى وحدة التحريات المالية، ويجب أن يكون التقرير حسب النموذج المعتمد من وحدة التحريات المالية (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2012: 40).

كما يجب على البنوك أن تعمل على وجود نظام رقابة داخلي جيد وفعال، ووضع برامج لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على أن تتضمن تلك البرامج سياسات وإجراءات وضوابط داخلية، وبرامج مستمرة لتدريب الموظفين، ووظيفة تدقيق لاختبار النظام، وغيرها من الإجراءات (المشهداني والياور، 2012: 5).

وبحسب ما جاء في نظام مكافحة غسل الأموال، فإنه يجب الاحتفاظ بكافة السجلات والتعليمات والعمليات والملفات والتقارير، حتى يمكن الرجوع لها عند حاجة البنك إليها، أو عند طلب السلطات الرقابية والتنظيمية أو المراجعين الداخليين والخارجيين لها، بما يحقق إمكانية العثور على عملية تم تنفيذها، وتوفير سجل وتتبع كامل لكل العمليات المالية، وخاصة العمليات النقدية وتحويلات الأموال (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2012: 44).

ثانيًا: الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع عمليات غسل الأموال التي تتم من خلال بعض البنوك، ومن هذه الدراسات ما يلي:

1- دراسة (العاجز، 2008)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإجراءات المطبقة في البنوك العاملة في قطاع غزة للرقابة على عمليات غسل الأموال ومكافحتها، والتعرف على التشريعات والقوانين الدولية والإقليمية والوطنية الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال، والتدابير الوقائية التي تفرضها سلطة النقد، ومدى تجاوب الجهاز المصرفي الفلسطيني معها، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام البيانات الثانوية، بالإضافة إلى جمع البيانات الأولية الميدانية من خلال توزيع (170) استبانة على العاملين في الإدارة العليا للبنوك العاملة في قطاع غزة البالغ عددها (14) بنك، وتم دراسة (119) استبانة أي ما نسبته (70%) من مجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك العاملة في قطاع غزة تطبق إجراءات وقائية للحد من عمليات غسل الأموال بصورة جيدة، كما توصلت إلى أن هناك انخفاضاً في الميزانية المرصودة من قِبل البنوك لبرامج تدريب وتثقيف الموظفين ضد عمليات غسل الأموال.

2- دراسة (سليم، 2009)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أوجه القصور في نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية في جمهورية مصر العربية، وتم استخدام المنهج الاستقرائي للتعرف على عمليات غسل الأموال، كم تم استخدام المنهج الاستنباطي لاستنباط المدخل المقترح الذي يساعد في الحد من هذه العمليات في البنوك التجارية، وقد خلصت الدراسة إلى حتمية تحمل البنوك مسؤوليتها الاجتماعية في الإفصاح عن عمليات غسل الأموال، كما أن هناك قصورًا في نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية لأغراض مكافحة عمليات غسل الأموال والحد منها.

3- دراسة (Gao، Xu، Wang and Green، 2009)

سعت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على السيطرة على عمليات غسل الأموال والوقاية منها، وهدفت إلى رصد وتشخيص مخططات عمليات غسل الأموال بشكل آلي من أجل التقرير عن الأنشطة المشبوهة في البنوك، كما تم وضع منهج لتطبيق وكلاء الذكاء[1] على أساس المعرفة لمكافحة عمليات غسل الأموال التي تتم في بيئة إلكترونية، وقد اعتمدت الدراسة على تقنية وكلاء الذكاء لتوفير المزيد من التكيف والمرونة، والحل القائم على المعرفة لمكافحة عمليات غسل الأموال، استنادًا إلى تحليل الرصد والتشخيص، والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة التي تحدث في المعاملات الرقمية، وقد تم اقتراح عدة أنواع من وكلاء الذكاء، وتم تقديم إطار وكلاء ذكاء متعدد لمكافحة عمليات غسل الأموال.

4- دراسة (شحاته، 2010)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثر خطة وبرنامج المراجعة عند قيام المراجع الخارجي باختبار مدى التزام البنك بمتطلبات الاشتباه والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، وطريقة إبداء رأيه عن ذلك، وأثر ذلك على سياق مراجعة القوائم السنوية، وقد اعتمد الباحث على المنهاج الاستقرائي؛ حيث تم استقراء العديد من البحوث السابقة وتجارب بعض الدول، كما قام الباحث بتوزيع (45) استبانة على المراجعين المرخص لهم بمراجعة حسابات البنوك التجارية في مصر، وتحليل (25) رداً صحيحاً، وتوصلت الدراسة إلى أنه يجب على المراجعين مراعاة تأثر خطة وبرنامج وإجراءات المراجعة عند التكليف بمراجعة مدى التزام البنك بمتطلبات الاشتباه والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، بالإضافة إلى تأييد العينة لاقتراح الباحث بإعداد تقرير منفصل عن مدى التزام البنك بمتطلبات الاشتباه والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال.

---

(1) المقصود بوكلاء الذكاء: "كائن يستطيع إدراك البيئة التي يكون فيها؛ وذلك عن طريق المستشعرات التي يمتلكها هذا الكائن، ومن ثم التجاوب معها عبر آليات التنفيذ"، انظر: http://www.alrakameiat.com/?path=news/read/3179

5- دراسة (الجليلي وجميل، 2012)

تناولت هذه الدراسة مفهوم المحاسبة القضائية ودورها في كشف ومنع عمليات غسل الأموال، وذلك من خلال المواصفات والمؤهلات العلمية والمهنية التي يجب أن يتمتع بها المحاسب القضائي، وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي من خلال الاطلاع على البحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالموضوع، وتوصلت الدراسة إلى أن نجاح المحاسبين في مكافحة عمليات غسل الأموال يعتمد على مدى توفر مؤهلات ومهارات قادرة على المواجهة والتصدي لمثل هذه الجريمة، وأن هناك اختلافاً من حيث نطاق العمل بين كل من المراجع الخارجي والمحاسب القضائي خصوصاً فيما يتعلق بالمؤهلات الخاصة بكل منهم، وأكدت على الدور المهم للمحاسبين القضائيين في مكافحة عمليات غسل الأموال.

6- دراسة (حسين، 2012)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور مراجعة الحسابات وأهميتها في كشف عمليات غسل الأموال في الأردن، وبيان العوامل المؤثرة على ذلك؛ حيث قسمت هذه العوامل إلى عوامل تتعلق بمراجع الحسابات، وعوامل تتعلق بالشركات محل المراجعة، وعوامل تتعلق بالإصدارات المهنية، وقد اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي؛ حيث تم استقراء البحوث والدراسات السابقة وتحليلها، بالإضافة إلى دراسة الإصدارات المهنية والقانونية، أما في الجانب الميداني فقد صمم الباحث استبانة تم توزيعها على (170) من مراجعي الحسابات القانونيين في الأردن، وتم تحليل (150) استبانة صالحة للتحليل، وتوصلت الدراسة إلى أن مراجع الحسابات في الأردن على معرفة بأهمية ودور مراجعة الحسابات في الحد من عمليات غسل الأموال، وأن عدم اكتشاف عمليات غسل الأموال يرجع إلى مجموعة من العوامل: عوامل تتعلق بمراجع الحسابات، وعوامل تتعلق بالشركات محل المراجعة، وعوامل تتعلق بالإصدارات المهنية.

7- دراسة (خليفة، 2012)

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار مقترح لزياد فعالية مكافحة عمليات غسل الأموال في البنوك السعودية، وقد استخدم الباحث المنهاج الاستقرائي؛ بالرجوع إلى بعض البحوث والدراسات السابقة، بالإضافة إلى استخدام المنهاج الاستنباطي لتصميم إطار لمكافحة عمليات غسل الأموال في البنوك السعودية، وتوصلت الدراسة إلى أهمية الإطار المقترح في مكافحة عمليات غسل الأموال، وأكدت على أهمية إصدار معيار يوضح دور المراجع ومسؤولياته في هذا المجال، وكذلك تفعيل دور لجان المراجعة والمراجعة الداخلية في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال.

8- دراسة (المشهداني والياور، 2012)

هدفت هذا الدراسة إلى بيان الدور الذي يمكن أن تؤديه الرقابة، وخصوصاً الرقابة الداخلية في مكافحة عمليات غسل الأموال، وتقييم مدى التزام البنوك الخاصة في العراق بتعليمات البنك المركزي وتوصيات لجنة العمل المالي الدولية ومقررات لجنة بازل الصادرة في هذا الشأن، وقد اعتمد الباحثان على المنهاج الاستقرائي، وقاما بتصميم استبانة للتعرف على مدى التزام البنوك العراقية الخاصة بتعليمات البنك المركزي والتوصيات الدولية في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال في البنوك، كما اعتمد الباحثان على المنهاج الاستنباطي في اقتراح مجموعة من إجراءات الرقابة الداخلية لمكافحة عمليات غسل الأموال والحد من آثارها السلبية في البنوك العراقية الخاصة، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك ملتزمة بشكل عالٍ جداً بتطبيق نصوص مقررات لجنة بازل بالمبدأ (١٥/مهام وواجبات مراقب الالتزام)، وأنَّ نتائج مستوى الالتزام بقواعد (اعرف عميلك) تُعد جيدةً مع وجود بعض النقاط التي تمثل نقاط ضعف، وأن هناك خللاً واضحاً ونقاط ضعف كبيرة في إدارة مخاطر عمليات غسيل الأموال.

9- دراسة (Said ; Ghani ; Omar ; Yusuf، 2013)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مجموعة من القضايا المتعلقة بإجراءات الالتزام المعتمدة لمكافحة عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية الماليزية؛ لتقييم الوضع الحالي لهذه الإجراءات، وبيان العوامل التي تضمن نجاح تطبيق الإجراءات المعتمدة لمكافحة عمليات غسل الأموال، وتم استخدام المنهاج المسحي؛ حيث تم توزيع (60) استبانة لرؤساء مسؤولي الالتزام في جميع البنوك التجارية في ماليزيا، وتحليل (39) استبانة صالحة للتحليل بنسبة (65%) من الاستبانات الموزعة، وتم التوصل إلى أن البنوك التجارية تأخذ مسئولية إجراءات الالتزام على محمل الجد، ومن بين الإجراءات المعتمدة بشكل أعلى: التعرف على هوية العميل، وتحديث برامج الالتزام تماشياً مع التغييرات في القوانين واللوائح، وبشكل عام فان المستوى الفعلي للتنفيذ هو أقل بكثير من اللازم بالنسبة لكل الإجراءات المقترحة من قبل المعايير الدولية؛ بسبب ضعف دعم الإدارة العليا، والافتقار إلى موظفين ذوي خبرة، وقلة الموارد المخصصة، وضعف البنية التحتية والتكنولوجيا.

10- دراسة (الكبيجي، 2014)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على فاعلية ودور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال في البنوك العاملة في فلسطين؛ من خلال دراسة مدى توافر الصلاحيات اللازمة، ومدى امتثال هذه اللجان للوائح مكافحة عمليات غسل الأموال، وبيان مدى إسهام لجان المراجعة في تقييم نظم الرقابة الداخلية، ودعم وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية في مكافحة عمليات غسل الأموال، وتم توزيع (60) استبانة على مراجعين داخليين وأعضاء من لجان المراجعة في (15) بنك فلسطيني، بالإضافة إلى مراجعين خارجيين، وتم تحليل (57) استبانة مستردة صالحة للتحليل، وقد أظهرت النتائج أن لجان المراجعة في البنوك الفلسطينية تتمتع بالصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال، كما أنها تعي طبيعة المهام المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة هذه العمليات، بالإضافة إلى إسهام هذه اللجان في تقييم نظام الرقابة الداخلية ودعم وظيفة المراجعة الداخلية والخارجية في مكافحة عمليات غسل الأموال.

11- دراسة (Kemal، 2014)

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من فاعلية أنظمة مكافحة عمليات غسل الأموال في باكستان، واستكشاف أثر ثلاث لوائح تنظيمية . وهي: حفظ سجلات العميل، وتدريب الموظفين، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة . على عمليات غسل الأموال، حيث توزيع (100) استبانة على موظفي البنوك لجمع البيانات الأولية وتحليلها، وتم التوصل إلى أن هناك علاقة عكسية معتدلة بين تدريب الموظفين وعمليات غسل الأموال، وأن هناك تأثيراً ضعيفاً لتدريب الموظفين على عمليات غسل الأموال في باكستان، كما أظهرت الدراسة أن الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة وحفظ سجلات العميل كأحد أنظمة مكافحة عمليات غسل الأموال له تأثير ضعيف على عمليات غسل الأموال في البلدان النامية.

12- دراسة (Yeoh، 2014)

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض أوجه القصور في أنظمة مكافحة عمليات غسل الأموال، وقوانين الإبلاغ عن المخالفات، وبالأخص في قطاع الخدمات المالية في المملكة المتحدة، واقتراح المبادرات والإصلاحات المختلفة، وقد تم الاعتماد بشكل مكثف على تحليل البيانات الثانوية، بما في ذلك البحوث والدراسات السابقة، وتحليل عدد من الحالات القابلة للتطبيق، وتقييم قوانين الإبلاغ عن المخالفات، وقوانين مكافحة عمليات غسل الأموال الحالية، وتم التوصل إلى أن كثرة التقارير الدفاعية وخاصة في قطاع الخدمات المالية تحد من فعالية قوانين مكافحة عمليات غسل الأموال في المملكة المتحدة، كما أن الموظفين بشكل عام غير مدركين لأهمية قوانين الإبلاغ عن المخالفات، وأن

القوانين نفسها أيضاً قاصرة في بعض النواحي، على الرغم من أنها اعتمدت، وتم تعديلها من عدة سلطات قضائية، ويمكن تقليل حجم الآثار السلبية لعمليات غسل الأموال إذا تم تشجيع الموظفين بالتبليغ عن المخالفات التي يتم اكتشافها في أماكن عملهم خلال مراحل مبكرة وعبر إجراءات منظمة، بدلاً من التسريب غير المصرح به الذي قد يكون ضاراً، وأيضاً سن قوانين لحماية المبلغين عن هذه المخالفات.

هذا وبعد استعراض الدراسات السابقة؛ يتضح أنها تتفق مع الدراسة الحالية في التركيز على مكافحة عمليات غسل الأموال، واستعراض القوانين والتشريعات الدولية والمحلية الخاصة بمكافحة هذه العمليات، وأهميتها في الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي، إلا أن هذه الدراسة اختلفت عن الدراسات السابقة من حيث اختلاف الجوانب التي تم تناولها، والأهداف التي سعت إليها؛ حيث ركزت بعض البحوث والدراسات الخاصة بعمليات غسل الأموال على توضيح دور المراجعة الخارجية في كشف هذه العمليات، واهتمت بعض الدراسات بدراسة مدى التزام المؤسسات المالية بالقوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال، ومتطلبات الإبلاغ عن العمليات المشتبه بها، أما هذه الدراسة فركزت على الدور الفعلي للمحاسبة وإجراءاتها، وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك السعودية في الحد من عمليات غسل الأموال.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

مقدمة

هدفت الدراسة الميدانية إلى التعرف على دور المحاسبة في الحد من عمليات غسل الأموال في البنوك السعودية؛ باستقراء الواقع الفعلي (الممارسة الحالية) لمدى فعالية الإجراءات المحاسبية، وأنظمة الرقابة الداخلية، ومدى التزام هذه البنوك بالسياسات والمعايير الخاصة بعمليات غسل الأموال، ومدى إدراك الموظفين فيها لخطورة هذه العمليات. وقد تم تقسيم الدراسة الميدانية إلى جزأين كما يلي:

الجزء الأول: طريقة وإجراءات الدراسة

تم في هذا الجزء بيان مجتمع وعينة الدراسة، وكيفية جمع البيانات، والمقياس المستخدم، وكيفية التحقق من صدق أداة الدراسة (الاستبانة) وثباتها، وأسلوب معالجة البيانات؛ على النحو الآتي:

أولا: مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة هم موظفو البنوك السعودية (أثنا عشر بنكاً محلياً) حسب ما ورد عن مؤسسة النقد السعودي.

وقد تم توزيع (48) استبانة على عينة من موظفي البنوك السعودية ممن لهم علاقة مباشرة بعمليات غسل الأموال، وتم استرجاع (40) استبانة أي ما نسبته (83.3%) من الاستبانات الموزعة، استبعد منها أربع استبانات لعدم اكتمال إجاباتها، وأُخضع الباقي للتحليل وعددها (36) استبانة بنسبة (75%) من الاستبانات الموزعة.

ثانيا- أداة جمع البيانات:

تم تصميم استبانة؛ للتعرف على الدور الفعلي للمحاسبة في الحد من عمليات غسل الأموال في البنوك السعودية (الممارسة الحالية). وقد تم استخدام مقياس الإجابة المباشرة (نعم أو لا) باعتباره المقياس المناسب

للتعرف على الممارسة الفعلية بعيدًا عن وجهة نظر العينة محل الدراسة؛ حيث أُعطيت الإجابة نعم الرقم (1) والإجابة لا الرقم (0).

كما تم التحقق من صدق أداة الدراسة بطريقتين، الأولى تُسمى: الصدق الظاهري (Face Validity)، وتعتمد على عرض الأداة على مجموعة من المتخصصين الخبراء في المجال، والثانية وتُسمى: الاتساق الداخلي (Internal Consistency)، وتقوم على حساب معامل الارتباط بين كل وحدة من الأداة والأداة ككل (الضحيان، 1433هـ: 88- 89).

وعليه؛ فقد تم التحقق من الصدق الظاهري المعتمد على المحكمين؛ حيث تم عرض الاستبانة على سبعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة بجامعة الملك عبدا لعزيز، وطُلب منهم دراسة الاستبانة وإبداء رأيهم فيها من حيث: مدى مناسبة محاورها وأبعادها وعباراتها، وتحقيقها لأهداف الدراسة، وشموليتها، وتنوع محتواها، والإخراج، وأية ملاحظات يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل، أو الحذف. وقد قدموا ملاحظات قيمة أفادت الدراسة، وأثرت الاستبانة، وساعدت على إخراجها بصورة جيدة؛ وبذلك تكون الأدوات قد حققت الصدق الظاهري أو المنطقي.

كما تم حساب صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه؛ وقد جاءت جميع معاملات الارتباط الخاصة بعبارات الاستبانة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0، 01)، وجاءت جميع قيم معاملات الارتباط بقيم عالية؛ مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة. ويوضح الجدول رقم (1) صدق الاتساق الداخلي للاستبانة بصفة عامة، ولكل عبارة ومحور بصفة خاصة كما يلي:

جدول رقم (1) صدق الاتساق الداخلي للاستبانة

معاملات ارتباط بيرسون بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة

مدى التزام البنوك السعودية بالسياسات والمعايير الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال، وإدراك الموظفين لخطورة هذه العمليات								
مدى التزام البنوك السعودية بالسياسات والمعايير الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال				مدى إدراك الموظفين في البنك وفروعه لخطورة عمليات غسل الأموال				
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	
1	**0.411	5	**0.743	9	**0.781	1	**0.834	5	**0.749
2	**0.432	6	**0.506	10	**0.598	2	**0.547	6	**0.811
3	**0.684	7	**0.437	11	**0.800	3	**0.617		
4	**0.630	8	**0.703			4	**0.789		

دور الإجراءات المحاسبية، وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك السعودية في الحد من عمليات غسل الأموال									
دور الإجراءات المحاسبية في الحد من عمليات غسل الأموال								دور أنظمة الرقابة الداخلية في الحد من عمليات غسل الأموال	
دور المجموعة المستندية		دور المجموعة الدفترية		دور القوائم والتقارير المالية		دور التقنيات الحديثة			
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
1	**0.961	1	**0.451	1	**0.496	1	**0.596	1	**0.640
2	**0.968	2	**0.424	2	**0.548	2	**0.585	2	**0.726
3	**0.961	3	**0.752	3	**0.569	3	**0.808	3	**0.813

مدى التزام البنوك السعودية بالسياسات والمعايير الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال، وإدراك الموظفين لخطورة هذه العمليات									
**0.751	4	**0.600	4	**0.774	4	**0.684	4	**0.915	4
**0.654	5	**0.626	5	**0.589	5	**0.658	5	**0.788	5
**0.595	6	**0.512	6			**0.704	6	**0.778	6
**0.688	7					**0.786	7		
**0.684	8					**0.500	8		
**0.621	9					**0.676	9		
**0.672	10								
**0.790	11								

**دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01

كما تم استخراج معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبانة، ويوضح الجدول التالي معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبانة.

جدول رقم (2) معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبانة

المحور	معامل الارتباط للاستبانة
أهمية ومدى التزام البنوك السعودية بالسياسات والمعايير الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال، وإدراك الموظفين فيها لخطورة هذه العمليات	**0.865
دور الإجراءات المحاسبية، وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك السعودية في الحد من عمليات غسل الأموال	**0.827

**وجود دلالة عند مستوى 0.01

يتضح من الجدول رقم (2) أن قيم الدرجة الكلية لمعاملات الارتباط لمحوري الدراسة جاءت بقيم مرتفعة تراوحت بين (0.827– 0.865).وكانت جميعها دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)؛ مما يعني وجود درجة عالية من الصدق البنائي للاستبانة.

كما تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، (القحطاني، 1436: 307)، ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات الناتجة باستخدام هذه المعادلة:

جدول رقم (3) معاملات ثبات أدوات البحث طبقاً لمحاورها المختلفة

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
أهمية ومدى التزام البنوك السعودية بالسياسات والمعايير الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال، وإدراك الموظفين فيها لخطورة هذه العمليات	17	0.948
دور الإجراءات المحاسبية، وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك السعودية في الحد من عمليات غسل الأموال	37	0.851
الاستبانة ككل	54	0.956

يتضح من الجدول رقم (3) إن قيم معاملات الثبات لمحوري الاستبانة جاءت بقيم عالية تراوحت بين (0.851 .0.948).وبلغ معامل الثبات الكلي للاستبانة (0.956).وتُشير هذه القيم العالية إلى صلاحية الاستبانة للتطبيق، وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

ثالثًا: أسلوب معالجة وتحليل البيانات

بناءً على طبيعة الدراسة وأهدافها، تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، واستخراج النتائج وفقا للأساليب الإحصائية المناسبة: (التكرارات والنسب المئوية، والانحرافات المعيارية، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل ألفا كرونباخ، واختبار "ت" لمتوسط المجتمع: T- Test).

الجزء الثاني: مناقشة النتائج وتفسيرها

هدفت الدراسة ـ كما سبق ـ إلى التعرف على دور المحاسبة في الحد من عمليات غسل الأموال في البنوك السعودية؛ باستقراء الواقع الفعلي (الممارسة الحالية) لمدى فعالية الإجراءات المحاسبية، وأنظمة الرقابة الداخلية، ومدى التزام هذه البنوك بالسياسات والمعايير الخاصة بعمليات غسل الأموال، ومدى إدراك الموظفين فيها لخطورة هذه العمليات، وللإجابة عن أسئلة الدراسة تم بناء استبانة شملت هذه المتغيرات، تم تطبيقها على عينة الدراسة البالغ عددهم (36) موظفًا من موظفي البنوك السعودية، وقد قام الباحثان بمناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها من خلال محورين أساسين اشتمل كل محور منهما على عدد من الأبعاد؛ بيانها على النحو الآتي:

1- المحور الأول: مدى التزام البنوك السعودية بالسياسات والمعايير الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال، وإدراك الموظفين فيها لخطورة هذه العمليات.

للإجابة عن أسئلة المحور الأول تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول رقم (4) التالي:

جدول رقم (4) مدى التزام البنوك السعودية بالسياسات والمعايير الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال

رقم البعد	البعد	النسبة المئوية	الانحراف المعياري
1	مدى التزام البنوك السعودية بالسياسات والمعايير الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال	%95	0.080
2	مدى إدراك الموظفين في البنك وفروعه لخطورة عمليات غسل الأموال	%91	0.157

*وجود دلالة عند مستوى 0.05

يتضح من الجدول رقم (4) أن (95%) من البنوك محل الدراسة ملتزمة فعلًا بالسياسات والمعايير الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال. وأن (91%) الموظفين فيها يدركون بالفعل خطورة هذه العمليات.

ويرجع الباحثان هذه النتيجة إلى الاهتمام الكبير الذي يحظى به موضوع عمليات غسل الأموال بشكل عام وفي البنوك بشكل خاص؛ حيث صدرت العديد من اللوائح والقواعد الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال؛ ومنها قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للبنوك ومحلات الصرافة العاملة في المملكة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي؛ ولذلك تحرص البنوك على الالتزام بهذه السياسات والمعايير تجنباً للعقوبات التي قد تفرض عليها. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (العاجز.2008).التي توصلت إلى أن البنوك العاملة في قطاع غزة تطبق إجراءات وقائية لمكافحة عمليات غسل الأموال بصورة جيدة.

ولمزيد من التفصيل. تم حساب النسب المئوية والانحرافات المعيارية لعبارات كل بعد على حده على النحو الآتي:

أ- **البعد الأول:** مدى التزام البنوك السعودية بالسياسات والمعايير الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال

تم تخصيص (11) عبارة للتعرف على مدى التزام البنوك السعودية بالسياسات والمعايير الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال. وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (5) مدى التزام البنوك السعودية بالسياسات والمعايير الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال مرتبة تنازليًا حسب النسب المئوية

العبارة		النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الترتيب
يتم تقويم وتطوير سياسات لمكافحة عمليات غسل الأموال دورياً		%100	0.000	1
يتم إبلاغ الجهات المختصة في حال الاشتباه. ووجود مؤشرات غير طبيعية تثير الشك		%100	0.000	2
توجد وحدة للتدقيق الداخلي مستقلة عن وظيفة الالتزام؛ للتأكد من مدى ملائمة إجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال		%97	0.167	3
يتم تطبيق إجراءات العناية الواجبة على جميع العملاء. وبما يتلاءم مع درجة المخاطر المرتبطة بكل نوع من العمليات		%97	0.167	4
يلتزم البنك بتطبيق قواعد مكافحة عمليات غسل الأموال الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي		%97	0.167	5
يوجد برنامج التزام خاص لمكافحة عمليات غسل الأموال. على أساس الأسلوب المرتكز على المخاطر		%94	0.232	6
يتم التحقق من هوية العميل استناداً على وثائق رسمية قبل إجراء أي تعامل مالي أو تجاري أو غيره		%94	0.232	7
يتم تقديم السجلات والمستندات للجهات المختصة عند طلبها. حتى لو كانت الحسابات سرية		%94	0.232	8
تُعد برامج تدريبية للموظفين للوقوف على آخر المستجدات في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال		%94	0.232	9
يوجد مسئول عن الالتزام. أو وحدة مستقلة ومتخصصة لمراقبة عمليات غسل الأموال والتبليغ عنها		%92	0.280	10
تُحفظ جميع السجلات والمستندات المتعلقة بالعمليات المختلفة لمدة لا تقل عن عشر سنوات		%89	0.319	11
العبارات ككل		%95	0.080	
قيمة ت	71.729		*0.000	

*وجود دلالة عند مستوى 0.05

كما هو واضح من الجدول رقم (5) فإن البنوك السعودية تلتزم بمعظم السياسات والمعايير المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال؛ حيث تراوحت النسبة المئوية لجميع العبارات بين (100% ـ 89%).كما يتضح من الجدول أن النسبة المئوية لعبارات البعد ككل بلغت (95%) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.05).وهذه النتيجة تؤكد التزام البنوك السعودية بالسياسات والمعايير الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Said ; Ghani ; Omar ; Yusuf.2013)؛ حيث تم التوصل إلى أن البنوك التجارية في ماليزيا تأخذ مسئولية إجراءات الالتزام على محمل الجد. ومن بين الإجراءات المعتمدة بشكل أعلى. التعرف على هوية العميل. وتحديث برامج الالتزام تماشياً مع التغييرات في القوانين واللوائح.

ب- **البعد الثاني**: مدى إدراك الموظفين في البنك وفروعه لمكافحة عمليات غسل الأموال:

تم تخصيص (6) عبارات لتحديد مدى إدراك الموظفين في البنك وفروعه لخطورة عمليات غسل الأموال. وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (6)

مدى إدراك الموظفين في البنك وفروعه لخطورة عمليات غسل الأموال مرتبة تنازليًا حسب النسب المئوية

العبارة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الترتيب
تتم توعية الموظفين بمسئولياتهم ومهامهم. والعقوبات التي قد يتعرضون لها في حال إخفاقهم في تطبيق إجراءات نظام مكافحة عمليات غسل الأموال	%97	0.167	1
يتم الإشراف على الموظفين. وتوعيتهم باستمرار بأنشطة عمليات غسل الأموال	%94	0.232	2
يتم تدريب الموظفين وتأهيلهم بالشكل الذي يجعلهم قادرين على التعرف على أنشطة عمليات غسل الأموال وما يستجد فيها	%92	0.280	3
يتم تدريب الموظفين على الأنشطة المشتبه بها. والإجراء الواجب اتباعه في حال الاشتباه. كلاً حسب قسمه	%92	0.280	4
يتم اختيار الموظفين المؤهلين والأكفاء	%89	0.319	5
يتم فحص خلفية الموظفين؛ وذلك حسب المنصب والمهام والمسئوليات المتعلقة بوظيفة كل منهم	%83	0.378	6
العبارات ككل	%91	0.157	
قيمة ت	34.903	*0.000	

*وجود دلالة عند مستوى 0.05

كما هو واضح من الجدول رقم (6) فإن موظفي البنوك السعودية مدركون تمامًا لخطورة عمليات غسل الأموال. وأهمية التصدي لها بكل حزم. ومكافحتها بشتى الطرق والوسائل؛ حيث تراوحت النسبة المئوية لجميع العبارات بين (97% . 83%).كما يتضح من الجدول أن النسبة المئوية لعبارات البعد ككل بلغت (91%) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.05).وهذه النتيجة تؤكد على إدراك ومعرفة الموظفين في البنك وفروعه بأهمية مكافحة عمليات غسل الأموال.

وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت لها دراسة (خليفة.2012)؛ حيث بيّنت الدراسة أن العاملين في وحدات غسل الأموال في البنوك السعودية مدركون للقوانين والأنظمة والتعليمات والإجراءات المحاسبية التي تساعد في منع واكتشاف عمليات غسل الأموال بدرجة فوق المتوسطة.

المحور الثاني: دور الإجراءات المحاسبية. وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك السعودية في الحد من عمليات غسل الأموال

للإجابة عن المحور الثاني تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بعد من هذين البعدين. كما في الجدول رقم (7) التالي:

جدول رقم (7)

دور الإجراءات المحاسبية، وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك السعودية في الحد من عمليات غسل الأموال

رقم البعد	البعد	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	ترتيب البعد
1	دور الإجراءات المحاسبية في الحد من عمليات غسل الأموال	%94	0.077	2
2	دور أنظمة الرقابة الداخلية في الحد من عمليات غسل الأموال	%95	0.091	1

*وجود دلالة عند مستوى 0.05

يتضح من الجدول رقم (7) أهمية ودور الإجراءات المحاسبية، وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك السعودية في الحد من عمليات غسل الأموال؛ حيث بلغت النسبة بين (95% و 94%) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.05).ويرجع الباحثان ذلك إلى أن مؤسسة النقد تلزم البنوك بوضع أنظمة رقابة داخلية تعمل على مكافحة غسل الأموال، كما أنه لا يمكن للإجراءات المحاسبية الحد من عمليات غسل الأموال إلا في ظل وجود نظام رقابة داخلية فعّال. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (العاجز.2008)؛ حيث يوجد لدى البنوك العاملة في قطاع غزة التزام بفعالية إجراءات الرقابة الداخلية بنسبة بلغت (84%).

ولمزيد من التفصيل، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات كل بعد على حدة على النحو الآتي:

أ- البعد الأول: أهمية ودور الإجراءات المحاسبية في الحد من عمليات غسل الأموال

تم تحديد أربعة أبعاد فرعية للتعرف على دور الإجراءات المحاسبية في الحد من عمليات غسل الأموال، وجاءت النتائج كالتالي:

جدول رقم (8) دور الإجراءات المحاسبية في الحد من عمليات غسل الأموال

رقم البعد	البعد	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	ترتيب البعد
1	دور المجموعة المستندية في الحد من عمليات غسل الأموال	%97	0.078	3
2	دور المجموعة الدفترية في الحد من عمليات غسل الأموال	%87	0.176	4
3	دور القوائم والتقارير المالية في الحد من عمليات غسل الأموال	%99	0.067	2
4	دور التقنيات الحديثة في الحد من عمليات غسل الأموال	%99	0.047	1

* وجود دلالة عند مستوى 0.05

يتضح من الجدول رقم (8) أهمية ودور الإجراءات المحاسبية في الحد من عمليات غسل الأموال؛ حيث جاءت النسبة بين (99% و 87%). كما يتضح أهمية ودور التقنيات الحديثة. والقوائم والتقارير المالية في الحد من عمليات غسل الأموال. جاء بعد ذلك في الترتيب دور المجموعة المستندية في الحد عمليات غسل الأموال بنسبة (97%).ثم دور المجموعة الدفترية في الحد من عمليات غسل الأموال بنسبة (87%).وقد يرجع ذلك الى الوضع الحالي؛ حيث تحولت البنوك وغيرها من المؤسسات إلى استخدام التقنية الحديثة، وحلت البرامج والأنظمة المحاسبية محل الدفاتر المحاسبية التقليدية.

ولمزيد من التفصيل، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بناءً على إجابات العينة لعبارات كل بعد على حده؛ لمعرفة دور الإجراءات المحاسبية في الحد من عمليات غسل الأموال على النحو الآتي:

1- دور المجموعة المستندية في الحد من عمليات غسل الأموال

تم تخصيص (6) عبارات للتعرف على دور المجموعة المستندية في الحد من عمليات غسل الأموال.وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (9) دور المجموعة المستندية في الحد من عمليات غسل الأموال مرتبة تنازليًا حسب النسب المئوية

العبارة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الترتيب
تحتوي المستندات على القدر الكافي من المعلومات لتحقيق متطلبات اعرف عميلك	%100	0.000	1
يوجد نظام سليم لحفظ المستندات ليسهل الرجوع إليها	%100	0.000	2
تتوفر مراكز للرقابة والضبط الداخلي في الدورة المستندية؛ ليسهل اكتشاف الأخطاء فور وقوعها	%100	0.000	3
يتم توقيع واعتماد المستندات قبل توثيقها وتسجيلها	%97	0.167	4
يتم تصميم المستندات بشكل واضح وبسيط. وبما يتوافق مع أنظمة وقواعد مكافحة عمليات غسل الأموال في البنوك	%92	0.280	5
يتم الاحتفاظ بالمستندات لمدة لا تقل عن عشر سنوات	%92	0.280	6
العبارات ككل	%97	0.078	
قيمة ت	74.561	*0.000	

*وجود دلالة عند مستوى 0.05

كما هو واضح من الجدول رقم (9) فإن البنوك تطبق أغلب البنود التي تضمنها هذا البعد؛ حيث تراوحت النسبة المئوية لجميع العبارات بين (100%- 92%).كما يتضح من الجدول أن النسبة المئوية لعبارات البعد ككل بلغت (97%) بانحراف معياري بلغ (0.078) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.05)؛ مما يُؤكد أهمية ودور المجموعة المستندية في الحد من عمليات غسل الأموال.

دور المجموعة الدفترية في الحد من عمليات غسل الأموال

تم تخصيص (9) عبارات لتحديد دور المجموعة الدفترية في الحد من عمليات غسل الأموال، وجاءت النتائج كالتالي:

جدول رقم (10) دور المجموعة الدفترية في الحد من عمليات غسل الأموال مرتبة تنازليًا حسب النسب المئوية

العبارة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الترتيب
يتم استخدام الحسابات الإجمالية لمراقبة الحسابات التفصيلية	%97	0.167	1
يتم الاحتفاظ بسجلات عن التقارير المشتبه بها كمرجع للمستقبل	%97	0.167	2
يتم إجراء قيود إجمالية لمجاميع اليوميات المساعدة في اليومية العامة في نهاية اليوم	%94	0.232	3
يتم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات لمدة لا تقل عن عشر سنوات	%92	0.280	4
يختلف مصدر الإثبات في الحساب الإجمالي عن مصدر الإثبات في الحسابات التحليلية التي يراقبها	%89	0.319	5

العبارة		النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الترتيب
يتم الترحيل من اليومية العامة إلى الأستاذ العام		%86	0.351	6
تُفصل واجبات ماسك دفتر الأستاذ العام عن ماسك دفتر الأستاذ المساعد؛ بحيث يمكن مطابقة الدفترين لأغراض المراجعة الداخلية		%86	0.351	7
يتم تسجيل كل نوع من العمليات في اليوميات المساعدة؛ حيث يختص كل دفتر بنوع معين من العمليات		%72	0.454	8
يتم تسجيل كل مجموعة من الحسابات ذات الطبيعة الواحدة في دفتر أستاذ مساعد		%72	0.454	9
العبارات ككل		%87	0.176	
قيمة ت	29.694	*0.000		

*وجود دلالة عند مستوى 0.05

كما هو واضح من الجدول رقم (10) فإن البنوك تطبق أغلب البنود التي تضمنها هذا البعد؛ حيث تراوحت النسبة المئوية لجميع العبارات بين (97%- 72%).كما يتضح من الجدول أن النسبة المئوية لعبارات البعد ككل بلغت (87%) بانحراف معياري بلغ (0.176) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.05).وهذه النتيجة تؤكد أهمية ودور المجموعة الدفترية في الحد من عمليات غسل الأموال.

2- دور القوائم والتقارير المالية في الحد من عمليات غسل الأموال

تم تخصيص (5) عبارات لتحديد دور القوائم والتقارير المالية في الحد من عمليات غسل الأموال، وجاءت النتائج كالتالي:

جدول رقم (11) دور القوائم والتقارير المالية في الحد من عمليات غسل الأموال مرتبة تنازليًا حسب النسب المئوية

العبارة		النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الترتيب
تحتوي القوائم والتقارير المالية على المعلومات الملائمة وبشكل واضح ومفهوم		%100	0.000	1
يتم مراعاة دقة وصحة المعلومات التي تحتويها التقارير، وتقديمها في الوقت المناسب		%100	0.000	2
يتم إعداد تقارير عن العمليات المشتبه بها إلى وحدة التحريات المالية		%100	0.000	3
تُستخدم التقارير لتوصيل وشرح الأهداف والسياسات الخاصة بالحد من عمليات غسل الأموال من المستويات الإدارية إلى الوحدات التنفيذية		%97	0.167	4
تُستخدم التقارير في جمع البيانات والمعلومات عن الأداء الفعلي، ونقلها إلى المستويات الإدارية المسئولة عن الرقابة وتقييم الأداء		%97	0.167	5
العبارات ككل		%99	0.067	
قيمة ت	89.000	*0.000		

*وجود دلالة عند مستوى 0.05

كما هو واضح من الجدول رقم (11) فإن البنوك تطبق أغلب البنود التي تضمنها هذا البعد؛ حيث تراوحت النسبة المئوية لجميع العبارات بين (100%- 97%).كما يتضح من الجدول أن النسبة المئوية لعبارات البعد ككل بلغت (99%) بانحراف معياري بلغ (0.067) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.05).وهذه النتيجة تؤكد أهمية ودور القوائم والتقارير المالية في مكافحة عمليات غسل الأموال.

3- دور التقنيات الحديثة في الحد من عمليات غسل الأموال:

تم تخصيص (6) عبارات لتحديد دور التقنيات الحديثة في الحد من عمليات غسل الأموال. وجاءت النتائج كالتالي:

جدول رقم (12) دور التقنيات الحديثة في الحد من عمليات غسل الأموال مرتبة تنازليًا حسب النسب المئوية

العبارة		النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الترتيب
يتم الاستعانة بالتقنيات الحديثة في إحكام الرقابة على حسابات العملاء ورصد أي تحرك للأموال بشكل يثير الشبهات		%100	0.000	1
يتم استخدام التقنيات الحديثة في تخزين المعلومات في بنك المعلومات المركزي للبنك. بما يساعد على سهولة إعداد وتوفير البيانات		%100	0.000	2
يتم استخدام التقنيات الحديثة في تبادل المعلومات بين البنوك. وتوفير المعلومات على المستوى الوطني (عن طريق مؤسسة النقد)		%100	0.000	3
يتم الاحتفاظ بقاعدة بيانات آلية لكافة البيانات المتعلقة بعمليات غسل الأموال		%100	0.000	4
تُستخدم التقنيات الحديثة في توفير المعلومات وكشوفات حسابات العملاء والتقارير اللازمة بسرعة وبدقة		%97	0.167	5
يتم تطوير نظم آلية تتيح كشف العمليات غير العادية. وإخضاعها لمزيد من الرقابة		%94	0.232	6
العبارات ككل		%99	0.047	
قيمة ت	126.647	*0.000		

* وجود دلالة عند مستوى 0.05

كما هو واضح من الجدول رقم (12) فإن البنوك تطبق أغلب البنود التي تضمنها هذا البعد؛ حيث تراوحت النسبة المئوية لجميع العبارات بين (100%- 94%).كما يتضح من الجدول أن النسبة المئوية لعبارات البعد ككل بلغت (99%) بانحراف معياري بلغ (0.047)عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.05).وهذه النتيجة تؤكد أهمية ودور التقنيات الحديثة في الحد من عمليات غسل الأموال.

ب- البعد الثاني: أهمية ودور أنظمة الرقابة الداخلية في الحد من عمليات غسل الأموال

تم تخصيص (11) عبارة لبحث دور أنظمة الرقابة الداخلية في الحد من عمليات غسل الأموال. وجاءت النتائج كالتالي:

جدول رقم (13) دور أنظمة الرقابة الداخلية في الحد من عمليات غسل الأموال مرتبة تنازليًا حسب النسب المئوية

العبارة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الترتيب
يتم حماية الوصول للبيانات والسجلات وعدم استخدامها إلا من قبل الأشخاص المصرح لهم	%100	0.000	1
يتم التأكد من عدم تنفيذ أي عملية إلا بوجود تصريح يساعد في الوقوف على كل عملية؛ للتأكد من سلامتها من غسل الأموال	%100	0.000	2
تتم الرقابة على تشغيل بيانات العمليات؛ للتأكد من صحة واكتمال هذه العمليات	%100	0.000	3
يتم تحديد سلطات اعتماد المستندات الخاصة بالصرف. والحدود القصوى للمبالغ المخول لكل قسم أو مسئول اعتمادها	%97	0.167	4
تُحفظ البيانات والسجلات. بما يكفل التأكد من وجود كافة السجلات والملفات عند الحاجة إليها	%97	0.167	5
تتم الرقابة على المدخلات وفحصها؛ لضمان صحة ودقة واكتمال البيانات والمستندات	%97	0.167	6
تتم الرقابة على المخرجات؛ للتأكد من التوصل لمخرجات سليمة يمكن الاعتماد عليها. وتوصيلها إلى الشخص المعني بها	%97	0.167	7
بيئة العمل تعزز القيم الإيجابية كالنزاهة. وروح الفريق. والمشاركة في عملية الرقابة	%94	0.232	8
يتم تقسيم العمل بين الموظفين في كل قسم وتوزيع المسئوليات بينهم. بما يحقق رقابة أكثر فعالية	%94	0.232	9
يتم تسجيل العملية الواحدة في أكثر من دفتر أو سجل؛ بحيث يكون عمل الموظف أو القسم التالي بمثابة تكملة ومراجعة لعمل الموظف أو القسم الأول	%94	0.232	10
يُجبر الموظفون على أخذ إجازات دورية. وعدم تركهم في منصب معين؛ لمنع استغلال هذا المنصب للمساعدة في عمليات غسل الأموال	%78	0.422	11
العبارات ككل	%95	0.091	
قيمة ت	63.000	*0.000	

*وجود دلالة عند مستوى 0.05

كما هو واضح من الجدول رقم (13) فإن البنوك تطبق أغلب البنود التي تضمنها هذا البعد؛ حيث تراوحت النسبة المئوية لجميع العبارات بين (100%- 78%). كما يتضح من الجدول أن النسبة المئوية لعبارات البعد ككل بلغت (95%) بانحراف معياري بلغ (0.091) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.05).وهذه النتيجة تؤكد أهمية ودور أنظمة الرقابة الداخلية في الحد من عمليات غسل الأموال.

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها ونطاقها ومحدداتها، وبعد تحليل محاورها المتعلقة بدور المحاسبة في الحد من عمليات غسل الأموال وفقًا للممارسة الفعلية الحالية في البنوك السعودية، تم التوصل لعدد من النتائج من أهمها الآتي:

1- تلتزم البنوك السعودية بتطبيق السياسات والمعايير الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال بنسبة جيدة؛ حيث تلتزم بشكل جيد بإجراءات وقواعد مكافحة عمليات غسل الأموال الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.
2- يوجد إدراك لدى البنوك السعودية بخطورة عمليات غسل الأموال وأهمية مكافحتها؛ حيث يتم تدريب الموظفين والإشراف عليهم، كما تتم توعيتهم بمسئولياتهم ومهامهم، والعقوبات التي قد يتعرضون لها في حال إخفاقهم في تطبيق إجراءات نظام مكافحة غسل الأموال والحد منها.
3- تعمل البنوك السعودية على تطبيق الإجراءات المحاسبية التي تساعد في الحد من عمليات غسل الأموال بصورة جيدة؛ حيث يتم تصميم المستندات بما يحقق متطلبات (اعرف عميلك)، كما تحرص على تصميم أنظمة الرقابة الداخلية بشكل يساعد على الحد من عمليات غسل الأموال.
4- تستخدم البنوك السعودية التقنية الحديثة في جميع تعاملاتها؛ بهدف إحكام الرقابة على حسابات العملاء، ورصد الأنشطة المشتبه بها، وإتاحة تبادل المعلومات مع الجهات المختلفة؛ وبالتالي الإسهام في الحد من عمليات غسل الأموال.

ثانيًا: توصيات الدراسة

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الباحثان بالآتي:

1- تدريب الموظفين والمحاسبين على حالات عملية لعمليات غسل الأموال، وعدم الاكتفاء بالدورات والاختبارات الإلكترونية.
2- تحديث أنظمة الرقابة الداخلية لمواكبة آخر المستجدات في عمليات غسل الأموال.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

1- أحمد، إبراهيم سيد، (2010)، مكافحة غسيل الأموال، ط 1، المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
2- جعفر، عبدالله نعمة، (2007)، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، ط1، عمان: دار المناهج.
3- الجليلي، مقداد بن أحمد، وجميل، رافي بن نزار، (2012)، "دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الأموال: دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالي"، مجلة الإدارة والاقتصاد، بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، س (35)، ع (93)، ص- ص: 81 ـ 95.
4- حسين، ريم بنت عقاب، (2012)، "تحليل العوامل المؤثرة في اكتشاف مدقق الحسابات الخارجي لعمليات غسيل الأموال والتقرير عنها: دراسة ميدانية في مكاتب تدقيق الحسابات الأردنية"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، القدس: ع (31)، ص- ص: 431- 459.
5- خليفة، محمود البدري شاكر، (2012)، "تحليل الآثار المختلفة لعمليات غسل الأموال ودور المراجعة والحد منها: دراسة تطبيقية على المصارف السعودية"، المجلة العلمية، أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، ع (53)، ص . ص: 176 ـ 227.
6- سرايا، محمد السيد، (2000)، النظام المحاسبي في المنشآت المالية البنوك والمصارف التجارية وشركات التأمين، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

7- السعد، صالح بن عبد الرحمن، (1434هـ)، "المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية: الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية: دراسة ميدانية (استكشافية)"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، مج (27)، ع (1)، (قبل للنشر في 1431هـ)، ص- ص: 3- 94.

8- سليم، صفاء بنت محمد بن أحمد، (2009)، "تطوير نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية لأغراض مكافحة جرائم غسل الأموال"، مجلة إدارة الأعمال، مصر، ع (128)، ص- ص: 74 ـ 78.

9- شحاته، شحاته السيد، (2010)، "مسئولية مراقب الحسابات عن مراجعة مدى التزام البنوك التجارية بمتطلبات الاشتباه في والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال في سياق مراجعة القوائم المالية"، مجلة الفكر المحاسبي، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مج (14)، ع (2)، ص- ص: 1- 69.

10- العاجز، رنا بنت فاروق، (2008)، دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الأموال: دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.

11- عبدالعظيم، حمدي، (2007)، "مكافحة غسل الأموال على مستوى الوطن العربي: مقال"، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، القاهرة: ع (619)، ص- ص: 30- 31.

12- عرب، يونس، (2000)، "جرائم غسيل الأموال"، مجلة البنوك في الأردن، متاح على: http: //www.arabiclawyer.org/money- laundry.htm، بتاريخ: 1435/9/7هـ.

13- عوض الله، صفوت بن عبد السلام، (2005)، "الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات"، مجلة الحقوق، الكويت: مج (29)، ع (2)، ص- ص: 76- 79.

14- الغامدي، سعود بن عبد العزيز، (2005)، جريمة غسل الأموال في النظام السعودي والاتفاقيات الدولية: دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العدالة الجنائية.

15- الكبيجي، مجدي وائل، (2015)، "فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، عمّان: مج (11)، ع (1)، ص- ص: 171- 214.

16- متولي، أحمد زكي حسين، (2005)، "الدور المرتقب للمراجع الخارجي في الكشف والتقرير عن جرائم غسيل الأموال في القطاع المصرفي المصري"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، العدد الثاني.

17- مجموعة العمل المالي(FATF) ومنظم التعاون والتنمية الاقتصاديين (OECD)، (2012)، توصيات مجموعة العمل المالي(FATF)، ترجمة: مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمكافحة غسل الأموال.

18- مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، (2013)، مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – تحديث 2013م.

19- المشهداني، بشرى بنت نجم بن عبد الله والياور، أقدم بن علي بن عصام محمد علي، (2012)، "دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال بالتطبيق على عينة من المصارف الخاصة في العراق"، مجلة الإدارة والاقتصاد، بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، س (35)، ع (93)، ص- ص: 1- 25.

20- ابن منصور، محسن ميلود، (2007)، غسل الأموال ودور المصارف التجارية في مكافحتها: دراسة تحليلية وصفية، رسالة ماجستير غير منشورة، أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد.

21- موقع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) متاح بتاريخ 9/ 2/ 1437هـ على:
http: //www.menafatf.org/arb/categorylist.asp?cType=about

22- مؤسسة النقد العربي السعودي، (2003)، نظام مكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية.

23- مؤسسة النقد العربي السعودي، (2012)، قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالبنوك ومحلات الصرافة وفروع البنوك الأجنبية العملة بالمملكة العربية السعودية، التحديث الثالث.

24- ناشد، سوزي بنت عدلي، (2010)، "غسل الأموال من خلال مبدأ سرية الحسابات المصرفية: دراسة مقارنة"، مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية، الإسكندرية: ع (2)، ص- ص: 1069.1151.

ثانياً- المراجع باللغة الانجليزية:

1- Akshatha, B. G., (2013), "Anti Money Laundering Provisions and Know your Customer Norms: Way to Sustainable Growth and Development of Banks", International Journal of Applied Financial Management Perspectives, Vol. 2, No. 2, p- p: 402- 407.

2- Gao, Shijia, Xu, Dongming, Wang, Huaiqing and Green, Peter, (2009), "Knowledge- Based Anti-Money Laundering: a Software Agent Bank Application", Journal of Knowledge Management, p- p: 63- 75.

3- International Federation of Accountants (IFAC), Anti, Money Laundering, second Edition, (March, 2004).

4- Khrawish, Husni Ali, (2014), "The Impact of Anti- Money Laundering on Investment Funding Evidence from Jordanian Financial Institutions", International Journal of Economics and Finance, Vol. 6, No. 3, p- p: 227- 238.

5- Kemal, Muhammad Usman, (2014) , "Anti- Money Laundering Regulations and its Effectiveness", Journal of Money Laundering Control, Vol. 17, Iss 4, p- p: 416- 427.

6- Said, Jamaliah, Ghani, Erlane K., Omar, Normah and Yusuf, Sharifah Norzehan Syed, (2013), "Money Laundering Prevention Measures among Commercial Banks in Malaysia", international Journal of Business and Social Science, Vol. 4, No. 5, p- p: 227- 235.

7- Yeoh, Peter, (2014), "Enhancing Effectiveness of Anti- Money Laundering Laws through Whistleblowing", Journal of Money Laundering Control, Vol. 17, Iss 3, p- p: 327- 342.